مجلة البحث التربوي

NATIONAL CENTER FOR EDUCATIONAL RESEARCH AND DEVELOPMENT

آليات مقترحة لتحقيق جودة النظام التعليمي الجديد (٢,٠)
في مدارس الجمهورية الجديدة
في ضوء دمج الشراكة المجتمعية في التعليم

إعـــداد

أ.د. تفيده سيد أحمد غانم

أستاذ باحث شعبة بحوث تطوير المناهج

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة

prof.tafida.ghanem@ncerd.edu.eg

الناشر

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة

جمهورية مصر العربية

يناير ٢٠٢٣م

آليات مقترحة لتحقيق جودة النظام التعليمي الجديد (٢,٠) في مدارس الجمهورية الجديدة في ضوء دمج الشراكة المجتمعية في التعليم

أ.د. تفيده سيد أحمد غانم

مستخلص

أن بناء الإنسان المصري من خلال التعليم الجيد يعد هدفًا رئيسًا للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر (٢٠٣٠م)، وفي ضوء العبور إلى الجمهورية الجديدة؛ هدفت هذه الورقة البحثية إلى تقديم آليات مقترحة لدمج الشراكة المجتمعية في التعليم كأحد عناصر جودة التعليم، وكأحد الحلول المأمولة للمشكلات المتفاقمة في مجال التعليم المصري. حيث إن السعي إلى تحقيق معايير ومؤشرات جودة النظام التعليمي الجديد (٢.٠) بكافة عناصره، والتي شرعت الدولة المصرية في بنائه منذ العام (٢٠١٨م)، سيساهم في بناء الإنسان بناءً متكاملاً من كافة الجوانب، وإعداده للمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع. حيث عرضت الباحثة ماهية مدارس الجمهورية الجديدة، ومفهوم جودة النظام التعليمي الجديد (٢.٠). ثم استعرضت المشكلات والتحديات التي تواجه التعليم في مدارس الجمهورية الجديدة، كما قدمت الباحثة وصفًا تحليليًا لكيفية دمج الشراكة المجتمعية في التعليم لتستخلص منه أسس تحقيق جودة النظام التعليمي الجديد (٢.٠) في مدارس الجمهورية الجديدة. ثم ختامًا قدمت الباحثة مجموعة من الآليات المقترحة لتحقيق جودة النظام التعليمي الجديد (٢.٠)، في مدارس الجمهورية الجديدة في ضوء دمج الشراكة المجتمعية في التعليم.

الكلمات المفتاحية: جودة التعليم؛ النظام التعليمي الجديد (٢.٠)؛ مدارس الجمهورية الجديدة؛ الشراكة المجتمعية.

Suggested Mechanisms to Achieve the Quality of the New Education System (2.0) in the Schools of the New Republic in Light of the Integration of Community Partnership in Education

Prof. Tafida Sayed Ahmed Ghanem[1]

Abstract

Building the Egyptian person through quality education is a main objective of the national strategy for sustainable development in the light of Egypt's vision (2030 AD), and in light of the passage to the new republic; This research paper aimed to present proposed mechanisms for integrating community partnership in education as one of the elements of quality education, and as one of the hoped-for solutions to the aggravating problems in the Egyptian education field. Where the researcher presented what the schools of the new republic are, and the concept of the quality of the new education system (2.0). Then, she reviewed the problems and challenges facing education in the schools of the new republic, and the researcher also provided an analytical description of how to integrate community partnership into education to extract from it the foundations for achieving the quality of the new education system (2.0) in the schools of the new republic. Then, in conclusion, the researcher presented a set of proposed mechanisms to achieve the quality of the new education system (2.0) in the schools of the new republic in the light of integrating community partnership in education.

Ketwords: Education quality, the new education system (2.0), the schools of the new republic, community partnership.

[1] Research Professor, Curricula Development Research Division, Head of Curricula Construction and Design Department, National Center for Educational Research and Development, (NCERD) Cairo, Egypt.

آليات مقترحة لتحقيق جودة النظام التعليمي الجديد (٢,٠) في مدارس الجمهورية الجديدة في ضوء دمج الشراكة المجتمعية في التعليم

أ.د. تفيده سيد أحمد غانم

مقدمة:

تسعى الدولة المصرية إلى إرساء قواعد الجمهورية الجديدة من خلال استراتيجية وطنية شاملة لتحقيق التنمية المستدامة في كافة مجالات الحياة للشعب المصري في ضوء رؤية مصر (٢٠٣٠م). وتركز الدولة في خطتها على بناء الإنسان المصري على أساس شامل ومتكامل بدنيًا وعقليًا وثقافيًا؛ من خلال تطوير التعليم، وتحقيق معايير الجودة، ومن خلال تقديم النظام التعليمي الجديد (٢.٠) في المدارس المصرية من مرحلة رياض الأطفال وحتى التعليم الثانوي.

حيث بدأ تطبيق نظام التعليم الجديد (٢.٠) بدءًا من العام الدراسي (٢٠١٩/٢٠١٨) على الملتحقين بمرحلة رياض الأطفال، وتلاميذ الصف الأول الابتدائي في مختلف مدارس جمهورية مصر العربية، ويحل تدريجيًا محل النظام القائم، بحيث تتخرج أول دفعة تعليمية من النظام الجديد بحلول عام (٢٠٣٠م).

بالنظر إلى ما تواجهه الدولة من انخفاض في جودة التعليم في المدرسة المصرية، والذي أدى إلى تعثر عودة المدرسة لدورها الريادي في التربية الشاملة للطلاب، وعزوف الطلاب عن المدرسة، ونفور الطلاب من التعليم المدرسي، نتيجة ضعف الخدمات التعليمية، وضعف المناخ التعليمي داخل المدرسة مما يعيق تحقيق جودة التعليم المدرسي بشكل مباشر، والذي بدوره يؤثر في نقص الثروة البشرية، وعرقلة مسار التنمية المستدامة المنشودة في الدولة المصرية.

هذا مع تراجع احترام المعلم نتيجة انعدام القدوة، وانشغال المعلم بالدروس الخصوصية، وضعف القيم والالتزام الأخلاقي في المدرسة المصرية، ومن ظواهره الغش الجماعي في الامتحانات، وتدنى مستوى العلاقات الاجتماعية بين الطلاب.

بالإضافة إلى انتشار ظواهر اجتماعية سلبية بين أبناء الوطن من: العنف والتطرف والإرهاب، وزيادة معدل الانحراف السلوكي والجرائم، وغياب الولاء والانتماء للوطن. حيث برزت في المدارس المصرية ظواهر التنمر والعنف المدرسي، كما أثر ذلك في تزايد المشكلات المجتمعية التي تتبلور في البطالة والتطرف والإرهاب نتيجة تعرض الطلاب لمؤثرات داخلية وخارجية، ومشكلات اجتماعية ونفسية تؤدى إلى شعور الطلاب بالقلق والإحباط والغضب والملل مما يؤدى إلى التغيب عن المدرسة، وإهمال الدراسة.

أقرت دراسة هالة أمين مغاورى (٢٠٢٢) بأهم المشكلات التي تواجه النظام التعليمي الجديد (٢.٠) وهي: ضعف استعداد المعلم لنظام التعليم (٢.٠) بالمدارس المصرية، وصعوبة المناهج المطورة في ظل الاعتماد على أساليب تدريس تقليدية، وضعف الإمكانات المادية والتكنولوجية في العديد من المدارس المصرية، والمركزية في تطبيق أساليب التقييم، وجمود الإدارة التعليمية في إدارة نظام التعليم الجديد (٢.٠) في مصر.

لعل المرتكز الرئيس لتحقيق جودة النظام التعليمي الجديد (٢.٠) يكون بالسعي لتحقيق جودة كافة عناصر نظام التعليم والعمليات التربوية التي يعتمد عليها في تربية الأجيال تربية شاملة من كافة الجوانب المعرفية والمهارية والوجدانية. وذلك يتضمن الإدارة التعليمية، والمناخ المدرسي، والبيئة التعليمية، والمعلم والأخصائيين، والمنهج الدراسي والأنشطة التعليمية، واعتماد الأسس التربوية التي تساهم في تحقيق مؤشرات الجودة وفقًا لمتطلبات المجتمع من جهة ووفقًا لحاجات المتعلمين من جهة أخرى.

فيما يصدر تقرير التنافسية العالمي سنويًا من المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا، وهى منظمة اقتصادية دولية تضم كبار الممثلين عن مجتمع الأعمال الدولي، وكبار صانعي السياسات في الحكومات، ويعمل من أجل تعزيز التفاهم الدولي لمفهوم القدرة التنافسية، والتقرير بمثابة عملية تقييم سنوية للعوامل التي تسهم في دفع عجلة الإنتاجية والتنمية في اقتصاديات دول العالم حيث يقوم بترتيب الدول تنازليًا في خريطة التنافسية العالمية، ويشير تقرير التنافسية إلى عدة علاقات منها ما يلى: قوة العلاقة بين الدول التي تتمتع بقدرة تنافسية عالية، والقدرة على الصمود أمام الأزمات الاقتصادية، وفشل الأسواق الصاعدة في تحسين قدرتها التنافسية إلى إمكانية تعرضها إلى أزمات مستقبلية ذات تداعيات خطيرة ممكنة على مجتمعاتها. كما أنه توجد علاقة قوية بين القدرة التنافسية والاقتصادية للدول التي تحقق مراكز متقدمة في التصنيف، واحتضان واستقطاب وتعزيز ودعم المواهب، وفي الوقت ذاته تتسم الدول التي لديها ضعف في جودة التعليم والتدريب، والتي تفتقر المرونة في أسواق عملها بضعف قدرتها التنافسية (World Economic Forum, 2022) .

حيث تعرف التنافسية على أنها :هي قدرة الدولة على الاستغلال الأمثل لجميع مواردها وسياساتها ومؤسساتها، لرفع كفاية الخدمات المقدمة للأفراد وقطا ع الأعمال وجودتها، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة للدولة، وجعلها في مركز تنافسي متقدم. وهى مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدّد مستوى الإنتاجية في بلد ما؛ حيث مستوى الإنتاجية بدوره هو الذي يحدّد مدى الازدهار الذي يمكن أن يبلغه اقتصاد ما ونسب العوائد التي تحصل عليها الاستثمارات في هذا الاقتصاد التي تعتبر محركات أساسية لوتيرة النمو فيه، أى أن الاقتصاد الأعلى تنافسية ينمو مع الوقت بسرعة أكبر على الأرجح، وتتحدد التنافسية باعتمادها على الإنتاجية والاستدامة والشمولية لذلك تعرف على أنها: هي قُدرة الدولة على الاستغلال الأمثل لكافّة مواردها لإنتاج السلع والخدمات بكفاءة وجودة أعلى لُتنافس الاقتصادات الأخرى على

المستوى المحلّي والعالمي، وذلك من خلال عدّة ركائز، منها: أنظمة مُحفّزة وجاذبة للاستثمار المحلي والعالمي، وبنية تحتية وتقنية داعمة، وكفاءة المنظومة القضائية، واتفاقيات تجارية للوصول إلى الأسواق العالمية، وسياسات نقدية ومالية مُمكّنة، وسوق مالي مفتوح، وإجراءات مُمّكنة لقطاع الأعمال، ورأس مال بشري موائم لاحتياجات السوق، وسوق عمل مرن، ومُنافسة عادلة في السوق . (المركز الوطني للتنافسية، ٢٠٢٢).

تعتمد آلية احتساب مؤشر التنافسية العالمية لكل دولة على قياس أدائها في ثلاث ركائز رئيسة تضم (12) عنصرًا من الركائز التنافسية، والتي تشكل معًا صورة شاملة عن طبيعة تنافسية الدول وهي: المؤسسات، والبنية التحتية، وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الأساسي، والتعليم العالي والتدريب، وفعالية سوق السلع، وفعالية سوق العمل، وتطوير السوق المالية، والجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق وتطور مستوي الأعمال، ومستوى الابتكار والتجديد (تقرير التنافسية العالمية، ٢٠٢٢).

وجاء ترتيب مصر في الخمس أعوام الأخيرة كالتالي:

- ٢٠١٦/٢٠١٥: ترتيب مصر (١١٦) عالميًا من ١٤٠ دولة في الترتيب العام؛ وفي مجال جودة التعليم الأساسي جاء ترتيبها (٩٦).
- ٢٠١٧/٢٠١٦: ترتيب مصر (١١٥) عالميًا من ١٣٨ دولة، و(١٢) عربيًا في الترتيب العام؛ وفي مجال جودة التعليم الأساسي جاء ترتيبها (٨٩).
- ٢٠١٨/٢٠١٧: ترتيب مصر (١٠٠) عالميًا من ١٣٧ دولة في الترتيب العام؛ وفي مجال جودة التعليم الأساسي جاء ترتيبها (١٣٣).
- ٢٠١٩/٢٠١٨: ترتيب مصر (٩٣) عالميًا من ١٤١ دولة في الترتيب العام؛ وفي مجال جودة التعليم الأساسي جاء ترتيبها (١٢٣).

❖ ٢٠١٩/٢٠٢٠: لم يصدر تقرير التنافسية العالمي للعام السابق ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ نظرًا لظروف انتشار وباء (كوفيد -١٩)، وعدم قدرة العديد من البلاد لتجهيز واستكمال تقاريرها التنافسية في ظل الأزمات المترتبة على انتشار الوباء عالميًا.

فمع تنامي مشكلات التعليم وتنوعها فإنه لابد من التطرق إلى حلول جديدة في سبيل تحقيق جودة النظام التعليمي الجديد (٢.٠) في مدارس الجمهورية الجديدة التي تنشدها الدولة المصرية. وذلك بتنفيذ حلول واقعية في حدود الإمكانات المتاحة للمدرسة، وبجهد مشترك بين المدرسة والمجتمع. ولعل دمج الشراكة المجتمعية في التعليم يعتبر أحد ركائز الحلول الواقعية لمشكلات وتحديات التعليم في مصر.

من هنا تطرقت الباحثة في هذه الورقة البحثية إلى ما يلى:

أولاً: ماهية مدارس الجمهورية الجديدة؛

ثانيًا: ومفهوم جودة النظام التعليمي الجديد (٢.٠)؛

ثالثًا: والمشكلات والتحديات التي تواجه التعليم في مدارس الجمهورية الجديدة؛

رابعًا: ثم وصفت الباحثة كيفية دمج الشراكة المجتمعية في التعليم؛

خامسًا: وحددت الباحثة أسس تحقيق جودة النظام التعليمي الجديد (٢.٠) في ضوء دمج الشراكة المجتمعية في التعليم؛

سادسًا: وأخيرًا اقترحت الباحثة مجموعة من الآليات لتحقيق جودة النظام التعليمي الجديد (٢.٠) في ضوء دمج الشراكة المجتمعية في التعليم في مدارس الجمهورية الجديدة.

أولاً: ماهية مدارس الجمهورية الجديدة:

تستهدف الرؤية الاستراتيجية للتعليم (٢٠٣٠م) إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون التمييز، وفي إطار نظام مؤسسي كفء وعادل، ومستدام ومرن. وأن يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير المتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، وأن يساهم أيضاً

في بناء الشخصية المتكاملة لإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى، ولمواطن معتز بذاته ومستنير، ومبدع ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها، وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية (وزارة التخطيط والإصلاح الإداري، ٢٠١٥).

تسعى الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم إلى تحقيق ما يلى من غايات: تفعيل قواعد الجودة والاعتماد المسايرة للمعايير العالمية، وتمكين المتعلم من متطلبات ومهارات القرن الواحد والعشرين، والتنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين، وتطوير المناهج بجميع عناصرها بما يتناسب مع التطوّرات العالمية والتحديث المعلوماتي مع مراعاة سن المتعلّم واحتياجاته البيولوجية والنفسية، بحيث تكون المناهج متكاملة وتُسهم في بناء شخصيته، وتطوير البنية التنظيمية للوزارة والمديريات والإدارات التعليمية والمدارس، بما يحقق تحسين الخدمة التعليمية المقدّمة، والتوصل إلى الصيغ التكنولوجية الأكثر فعالية، في عرض المعرفة المستهدفة وتداولها بين الطلاب والمعلمين، وتوفير بنية تحتية قوية داعمة للتعلّم (معامل، ومكتبات، واتصال بالإنترنت، ومرافق لممارسة الأنشطة)، وتطوير منظومة التقييم والتقويم في ضوء أهداف التعليم وأهداف المادة العلمية، والتركيز على التقويم الشامل (معرفياً، ومهارياً، ووجدانياً) دون التركيز على التقييم التحصيلي فقط (وزارة التخطيط والإصلاح الإداري، ٢٠١٨).

ثانيًا: مفهوم جودة النظام التعليمي الجديد (٢.٠):

انطلق نظام التعليم الجديد (٢.٠) من "رؤية مصر (٢٠٣٠م)" (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٥)، ومن الاستراتيجية القومية لتطوير التعليم قبل الجامعي (٢٠١٤-٢٠٣٠) (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤)، والأطر السابقة لمناهج التعليم قبل الجامعي (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١١)، والتجارب المصرية والدولية الناجحة في التعليم، ونتائج الدراسات المقارنة بين المناهج المصرية وبعض مناهج الدول المتقدمة، والمعايير والمؤشرات العالمية

للتعليم، ونتائج دراسة الأطر الوطنية للمناهج في تسع دول تتمتع بتعليم جيد ولديها خريج قادر على المنافسة وذات ترتيب متقدم في الاختبارات الدولية (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠١٨).

جاءت ملامح نظام التعليم الجديد (٢.٠) ترجمة لمواد الدستور المصري المتعلقة بالتعليم من المادة (١٩ إلى ٢٥) في باب المقومات الأساسية للمجتمع فصل المقومات الاجتماعية (دستور جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤)؛ وليعالج القصور في النظام التقليدي للتعليم الذي لم يؤد الهدف المطلوب منه وفقًا للدستور؛ نتيجة لزيادة الاهتمام بتقييم الدرجات على حساب التعلم المهارى، والسعي وراء المؤهلات والمقعد الجامعي على حساب ريادة الأعمال والتنمية الشاملة، مما ترتب عليه تدني مستوى نواتج التعلم، وعدم مواكبة المستجدات العالمية في التعليم، وتأخر تصنيف مصر عالميًا في مستوى التعليم. كما نتج عنه ضعف الهوية والانتماء واللغة والمهارات الحياتية وسوء مستوى الخريجين. ويختلف نظام التعليم الجديد (٢.٠) تمامًا عن النظام التعليمي الحالي في الفلسفة والأهداف والمهارات المستهدفة، وكذلك في طرق التدريس والتقييم.

يقوم نظام التعليم الجديد (٢.٠)على مبادئ حاكمة تتمثل في: تطوير المناهج عمل مؤسسي، ووضع إطار موحد لمواصفات خريج التعليم العام والفني، والتربية من أجل تنمية المهارات عامة والمهارات الحياتية بوجه خاص، وتنمية القيم الحاكمة للمهارات، وتكامل وترابط المعرفة، وتعدد مصادر التعلم، والاهتمام المبكر بتنمية المفاهيم العلمية، وتحقيق التوازن في إعداد المواطن، والتأكيد على التنمية المهنية للمعلمين.

تنص فلسفة نظام التعليم الجديد (٢.٠) على توفير التعليم للجميع بجودة عالية ودون تمييز، وتتكون فلسفة الإطار من عدة جوانب هي: تعزيز المهارات الحياتية، والتركيز على مهارات ريادة الأعمال، وتعزيز القيم الإيجابية، والنمو الشامل للمتعلم، والتركيز على مهارات

التفكير الناقد، وإتقان مهارات التعلم الذاتي والمستمر، والتوازن بين تقييم المعارف، وإدماج التكنولوجيا في المنهج الدراسي.

يهدف نظام التعليم الجديد (٢.٠) إلى إعداد الفرد المواكب لتحديات ومتطلبات القرن الحادي والعشرين، وبناء الشخصية المفكرة الناقدة المبدعة القادرة على حل المشكلات، وتأكيد الهوية المصرية العربية الأفريقية، وتأصيل اللغة العربية الأم لدى المتعلمين المصريين، والجمع بين الهوية الوطنية والخصوصية الثقافية والأخذ بالاتجاهات العالمية في جودة التعليم، وتقديم أنشطة تعمق ثقافات المواطنة والانتماء والثقة بالنفس وقبول الآخر، كما يهدف إلى ربط التعليم بسوق العمل المحلية والعربية والدولية، ومراعاة تحديات المجتمع.

تحمل رؤية نظام التعليم الجديد (٢.٠) أبعاد التعلم الأربعة: تعلم لتعرف، وتعلم للعمل، وتعلم لتكون، وتعلم لتتعايش مع الآخر، وتضمين المهارات الحياتية في جميع أبعاد التعليم السابقة، وتطبيق الاتجاهات التربوية الحديثة في إطار رؤية استراتيجية تطوير التعليم (٢٠٣٠م) التي ركزت على التعليم للجميع بجودة عالية دون تمييز في إطار مؤسسي يرتكز على المتعلم.

يعمل النظام التعليمي الجديد (٢.٠) في ضوء رؤية إصلاحية تتضمن تحولات كبرى في التعليم، وتتحدد التحولات الكبرى في نظام التعليم الجديد (٢.٠) في: أنه ينتقل من الاهتمام بالمعرفة إلى الاهتمام والتأكيد على المهارات، ومن المنهج السطحي الواسع إلى الفهم العميق، ومن التعليم التلقيني إلى التعليم القائم على نشاط المتعلم، ومن المواد الدراسية المنفصلة إلى الوحدات متعددة التخصصات، بالإضافة إلى التحول من التعلم النظري إلى التعلم الممتع المرتبط بحياة المتعلم، وكذا التحول من المواد التعليمية الورقية فقط إلى المواد التعليمية الورقية والرقمية، ومن الامتحانات إلى التقييم حيث يتحول التقييم من تقييم التعلم الذي يستهدف إصدار أحكام أو إعطاء درجات، إلى تقييم من أجل التعلم؛ ويكون التقييم جزءا مهمًا في عملية التعلم

وليس منفصلًا عنه، بحيث ينظر إلى خطأ المتعلم على أنه شيء إيجابي، على اعتبار أنه مرحلة من مراحل التعلم يتم البناء عليها وليس عيبًا يوصم به المتعلم.

يعمل نظام التعليم الجديد (٢.٠) على توفير تعليم متميز يحقق للفرد مهارات القرن الحادي والعشرين، واللغة العربية الرصينة، والهوية المصرية العربية الأفريقية، والشعور بالانتماء للوطن، والتمكن من اللغة الإنجليزية، وبعض اللغات الأجنبية الأخرى، والتمكن من العلوم والرياضيات بالإنجليزية، وتنمية المهارات الحياتية، وبناء الشخصية المتكاملة.

يقوم نظام التعليم الجديد (٢.٠) على إلغاء الفواصل بين المواد الدراسية، وتطبيق المجالات الدراسية، وتحقيق التكامل بين المعرفة والمهارات والقيم، وتحقيق التوازن في بناء المواد التعليمية، ويعزز الاعتماد على مصادر تعليمية متعددة، وزيادة الاعتماد على المصادر الرقمية والتفاعلية.

يتصف الخريج من نظام التعليم الجديد (٢.٠) بأنه فرد مفكر مبدع مستمر في التعليم والتعلم، ومتعايش مع الآخرين، وقائد فعالاً، معتز بوطنه وتراثه ومتمسكًا بقيمه، ولديه القدرة التنافسية، ومؤمن بقيم العمل، يحقق مبادئ ريادة الأعمال.

كما تتحدد مميزات مناهج النظام التعليمي الجديد (٢.٠) فيما يلي:

١. يتعلم الطالب المهارات التي تؤهله لمواجهة الحياة.
٢. يتيح تعليم قائم على المتعة والسعادة والترفيه وتقليل نسب الغياب والتسرب من التعليم.
٣. يسهم في التحول من التأكيد على المعرفة إلى التأكيد على المهارات.
٤. يؤدي إلى التحول من المنهج الواسع إلى المنهج العميق.
٥. يتيح فرصة التحول من التعليم التلقيني إلى التعلم القائم على نشاط الطالب.
٦. يسهم في التحول من المواد الدراسية المنفصلة إلى محاور متعددة التخصصات.
٧. يؤدي للتحول من التعلم النظري إلى التعلم الممتع المرتبط بحياة الطالب.

٨. يساعد في التحول من المواد التعليمية الورقية إلى المواد التعليمية الورقية والرقمية معًا.

٩. له دور في التحول من فلسفة الامتحانات إلى التقييم.

١٠.يوفر بيئة تعليمية منظمة جيدًا مثل تخطيط المساحات والفراغات والأثاث والموارد والأنشطة.

ثالثًا: المشكلات والتحديات التي تواجه التعليم في مدارس الجمهورية الجديدة:

رصدت الباحثة التحديات التي تواجه تحقيق جودة النظام التعليمي الجديد (٢٠٠) في مدارس الجمهورية الجديدة في المستويات التالية:

١- **المشكلات والتحديات المرتبطة بالطالب المصري:** يتضمن المؤشرات التالية:

تعدد أسباب صعوبات التعلم، وضعف مستوى التحصيل، وقصور تطوير مستويات الذكاءات المتعددة لدى الطلاب، وصعوبات المناخ المدرسي المحيط بالطلاب من نقص الأدوات والإمكانات والأنشطة الأساسية، واعتماد الطلاب على الدروس الخصوصية.

٢- **المشكلات والتحديات المرتبطة بالأسرة المصرية:** يتضمن المؤشرات التالية:

الضغوط الأسرية والمدرسية والمجتمعية على الطلاب، وقصور الأسرة في مسئولياتها، وضعف الرعاية الوالدية، وزيادة معدلات الطلاق، وممارسة الضغوط على الأبناء لدفعهم للتفوق، ودفع الأبناء للاعتمادية، وضعف مشاركة الأسرة في دعم الأنشطة المدرسية، وتدنى مستوى المعيشة والظروف الاقتصادية تدفع بعض الطلاب للعمل والتسرب من التعليم، وضعف الخلفية الاجتماعية الثقافية للوالدين يصعب معه متابعة الآباء لدراسة أبنائهم، وعدم قدرتهم على تقديم التربية العلمية والتوجيه التربوي المناسب.

٣- **المشكلات والتحديات المرتبطة بالطلاب الأقران:** يتضمن المؤشرات التالية:

يدفع الطلاب الأقران بعضهم بعضًا لمزيد من التأثيرات والتأثرات السلبية المتبادلة بما يعرف برفقاء السوء مما يمهد لظهور الانحراف السلوكي للطلاب، وتسهيل الطلاب الأقران لبعضهم البعض الغش الجماعي والإلكتروني، وإدمان الطلاب الأقران الألعاب الالكترونية

وتفضيلها على الدراسة، ويعتبر الطلاب الأقران مصدر العنف المدرسي والتنمر بما يتبادلونه من سبل الإيذاء البدني والنفسي.

٤- **المشكلات والتحديات المرتبطة بالمناهج الدراسية:** يتضمن المؤشرات التالية:

عدم رضا أصحاب المصلحة عن المناهج التعليمية الجديدة، ونفور الطلاب وأولياء الأمور من نظام الامتحانات المعتمد من وزارة التربية والتعليم والمحمل بالضغوط، وضعف المناهج الدراسية في دعم احتياجات الطلاب المعرفية والمهارية والوجدانية، وارتفاع مستوى المعرفة والعمليات المعرفية المقترنة بالمناهج الدراسية عن الزمن العمرى للمتعلمين في المراحل المختلفة، وخاصة بالمرحلة الابتدائية، وصعوبة بعض المناهج على الفهم والتمكن من المهارات الأساسية المتطلبة بها، وقصور تضمين مناهج اختيارية تناسب قدرات وميول الطلاب، وعدم ملائمة المناهج الدراسية لمتطلبات القرن الحادي والعشرين، وانفصال المناهج الدراسية عن واقع المجتمع واحتياجاته، وعن سوق العمل المصري.

٥- **المشكلات والتحديات المرتبطة بتكنولوجيا الاتصال:** يتضمن المؤشرات التالية:

ضعف توجيه الطلاب لاستخدام وسائط التعلم الإلكترونية بفاعلية، وتضخم أثر تكنولوجيا الاتصال على طبيعة الحياة التعليمية في المدرسة مما أدى إلى ضعف وسائل الاتصال الاجتماعي المباشر، وتمحور الحياة حول تكنولوجيا الاتصال الافتراضية، وإدمان الطلاب لتكنولوجيا الاتصالات وابتعادهم عن الدراسة النظامية، وتفضيل الطلاب الألعاب الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي والعالم الافتراضي بعيدًا عن الحياة المدرسية الواقعية الناجحة.

٦- **المشكلات والتحديات المرتبطة بإدارة النظام التعليمي:** يتضمن المؤشرات التالية:

ضعف قدرة النظام التعليمي وما تقدمه وزارة التربية والتعليم من السياسات التعليمية، والتخطيط التعليمي، والإدارة التعليمية على مواجهة المشكلات المتراكبة من عصور طويلة،

وكثرة العطلات الدراسية، وقصر أيام الدراسة، وتخبط الجدول الزمنى للدراسة وعدم استقراره، وتخبط القرارات الوزارية وتغييرها باستمرار.

كما تشارك المدرسة بالمشكلات والتحديات التالية:

- **الإدارة المدرسية:** تدنى مستوى النظام الإداري للمدرسة، وقصور تنفيذ القوانين واللوائح الإدارية والتعليمية، وتدنى مستوى الخدمات التعليمية الأساسية، وقصور تهيئة المناخ المدرسي المناسب، وغياب المشاركة المجتمعية للمدرسة.
- **الإشراف المدرسي:** تدنى مستوى المشرف التربوي والنفسي والاجتماعي، وضعف الإمكانات المتاحة للإشراف والتوجيه التربوي والاجتماعي والنفسي، والتقيد بالروتين وضعف القدرة على تنفيذ الخطط والبرامج التنموية، وضعف تواصل الأخصائيين مع الأسرة والمجتمع المحيط بالمدرسة.

٧- **المشكلات والتحديات المرتبطة بالبيئة التعليمية:** يتضمن المؤشرات التالية:

البيئة المدرسية منفرة، وتدنى احترام المعلم، والإدارة المدرسية التسلطية، وقصور الخدمات التعليمية الأساسية، وقصور رعاية المتفوقين وبطيء التعلم والفئات الخاصة، وإهمال ميول وحاجات الطلاب، وضعف التوجيه والإرشاد النفسي والاجتماعي.

٨- **المشكلات والتحديات المرتبطة بالمعلم المصري:** بالتأكيد فأن حجر الزاوية في هذه المشكلة هو المعلم، ويتضمن المؤشرات التالية:

ضعف مستوى الخبرة التربوية والأكاديمية للمعلم، وقصور برامج الخبرة والتدريب ذو الجودة في إعداد وتأهيل المعلم للقرن الحادي والعشرين، وإهمال التخطيط لتحقيق التنمية المهنية المستدامة للمعلم، وضعف مستوى الالتزام السلوكي في أداء مهام العمل، وتدنى مستوى القيم الأخلاقية للمعلم، وغياب نموذج القدوة الأخلاقية، وضعف وعى المعلم بخطورة الأدوار والواجبات الملقاة على عاتقه، وقصور تكوين مستوى الفهم للعوامل النفسية والاجتماعية

للطلاب، وتأثر أداء المعلم بانخفاض مستوى الدخل؛ مما يجعله يلجأ إلى الدروس الخصوصية، واعتماد المعلم نموذج العقاب البدني والإيذاء النفسي للطلاب.

رابعًا: وصف كيفية دمج الشراكة المجتمعية في التعليم:

تعرف الشراكة المجتمعية بوجه عام بأنها: إشراك أطياف المجتمع المحلي ضمن نظام قائم على شراكة مؤسسية بمختلف المجالات التنموية التي ترتبط بالمجتمع سواء كانت اجتماعية أو خدمية أو ثقافية أو اقتصادية (إبتسام ساتى، ٢٠١٣).

بينما تعرف الشراكة المجتمعية في مجال التعليم على أنها: العلاقة التكاملية بين المدرسة والمجتمع والأسرة لتحقيق التعاون بينهم في كل ما يتعلق بالعملية التعليمية من أنشطة وبرامج؛ لزيادة تفاعل المتعلمين مع المجتمع، وتحقيق جودة التعليم بما يعود على المجتمع بالتنمية (عبير عبد المنعم، ٢٠٢١).

كما تعرف الشراكة المجتمعية في مجال التنمية على أنها: الإسهامات المادية والمالية التي يشارك بها بعض أفراد المجتمع والقطاعات المستفيدة من الخدمات والبرامج التعليمية من أجل دعم البرامج من خلال تعبئة مواردها لتحقيق غايتها من التنمية المجتمعية وبناء مجتمع معرفي (ليلى القاسم، وأسماء النويصر، ٢٠١٨).

حيث تهدف الشراكة المجتمعية في التعليم إلى: توثيق الصلة بين المجتمع والمدرسة، وتحسين جودة الأداء التعليمي في المدرسة، وتوفير إمكانات مادية إضافية للمدرسة في صور مختلفة، وتوفير بيئة تعليمية آمنة صحية راعية وتشاركية للمتعلمين، وتعزيز مفهوم المواطنة في المجتمع، وتنمية المسئولية المجتمعية، وتنمية القيم ومهارات الحياة لدى المتعلمين. كما تتم الشراكة المجتمعية بين المجتمع المحلي وإدارة المدرسة من خلال التنسيق والتنظيم والتخطيط الهادف في ضوء تشريعات الدولة، وضوابط قيم المجتمع وثقافته وعاداته، وتكون

مناسبة للفئات التي تقدم لها من حيث الفئة العمرية والفروق الفردية، وتراعى شروط الأمن والسلامة (محمد السيد، ٢٠٠٥).

بالنظر إلى بعض الدراسات التي اهتمت بمجال الشراكة المجتمعية؛ بحثت سمر الرحيلى، وأريج السيسى (٢٠١٩) متطلبات الشراكة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المعلمات وأولياء الأمور، وتوصلت إلى أن من المتطلبات الأساسية لتفعيل الشراكة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة هي: التواصل المشترك، والمشاركة التطوعية، والمشاركة في صنع القرار، والمسئولية المجتمعية.

كما درست هبة بنت ضحيان (٢٠١٩) آليات تطوير الشراكة المجتمعية بمدارس المملكة العربية السعودية، وتوصلت إلى الآليات التالية: معرفة المدارس أدوراها في عملية الشراكة المجتمعية، وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني، وتفعيل متطلبات الشراكة المجتمعية، وتفعيل آلية نقل التكنولوجيا، وتفعيل برامج التعليم التعاوني، وتفعيل الشراكة بين وزارة التعليم والأسر، وتفعيل التواصل مع الأسرة، وتفعيل الشراكة بين المدارس والقطاع الخاص، وتفعيل الشراكة مع الجامعات.

كما أشارت هبة توفيق أبو عيادة (٢٠٢١) إلى أهمية التخطيط الاستراتيجي المبنى على الأهداف لتفعيل الشراكة المجتمعية بين المدرسة والأسرة لتحقيق جودة التعليم في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي تواجه مجتمعنا العربي حاليًا.

اهتمت عبير عبد المنعم (٢٠٢١) بتصميم أنشطة لدعم الشراكة بين المدرسة والأسرة والمجتمع لتحقيق أهداف المناهج الجديدة (2.0) بالمرحلة الابتدائية في ضوء التربية الوالدية والتطوع، والمشاركة في صنع القرار، وتنمية المجتمع المحلي.

كما يعتبر مجال المشاركة المجتمعية من مجالات جودة النظام التعليمي الجديد (٢.٠) المتضمنة في مجال القدرة المؤسسية لضمان جودة التعليم قبل الجامعي، والذي يتكون من

خمس مجالات فرعية هي: رؤية المؤسسة ورسالتها، والحوكمة والقيادة، والموارد البشرية والمادية، والمشاركة المجتمعية، وضمان الجودة، والمساءلة.

لذلك يمكن أن يحقق مجال المشاركة المجتمعية جودة النظام التعليمي الجديد (٢.٠) بتوافر شراكة فعالة بين المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي؛ حيث تتحقق معايير الجودة عندما: توفر المدرسة بيئة داعمة للمشاركة المجتمعية من خلال: تنفيذ آليات للتوعية بأهمية المشاركة المجتمعية، وتحديد أولويات مشاركة الأسرة والمجتمع في تطوير العملية التعليمية. وحيث تتعاون المدرسة والمجتمع المحلي في تفعيل المشاركة المجتمعية من خلال: إشراك المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي في تطوير العملية التعليمية، وتوظيف المدرسة إمكاناتها المتاحة لخدمة المجتمع المحلي.

من هنا تقدم الباحثة كيفية دمج الشراكة المجتمعية في التعليم لتحقيق جودة النظام التعليمي الجديد (٢.٠):

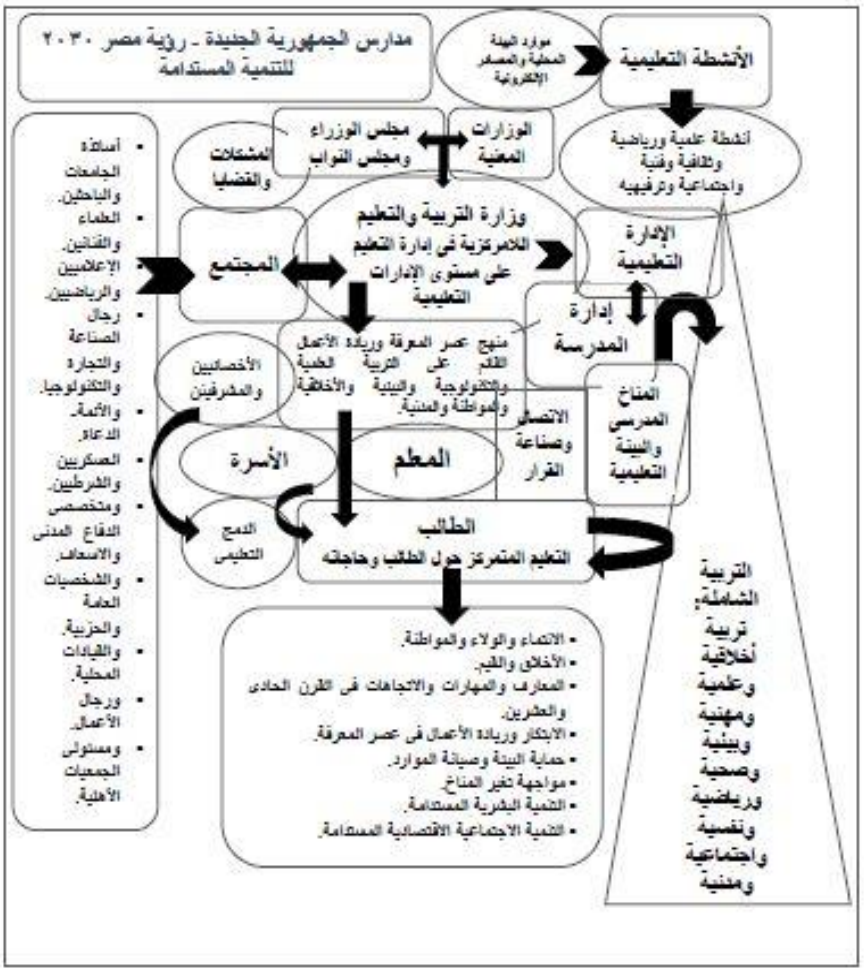

شكل (١)
دمج الشراكة المجتمعية فى التعليم

بالنظر إلى شكل رقم (١) يتضح أن دمج الشراكة المجتمعية في التعليم في مدارس الجمهورية الجديدة يقوم على تضافر جهود مستويات الإدارة العليا وهي: وزارة التربية والتعليم مع الوزارات المعنية، ومجلس الوزراء، ومجلس النواب لبحث المشكلات والقضايا التي تواجه التعليم في المجتمع المصري، واتخاذ كافة السبل لتنفيذ خطة التنمية المستدامة في مجال التعليم في ضوء رؤية مصر (٢٠٣٠)، كما ينعكس ذلك على العلاقة المتبادلة بين الإدارة التعليمية بمختلف مستوياتها وبين المجتمع المحيط بها. وبذلك يكون اتباع نهج اللامركزية ضروري لمنح الصلاحيات المطلوبة لمستويات الإدارة التعليمية الأدنى لوضع الخطط المناسبة لتحقيق الشراكة المجتمعية مع المجتمع المحلي على مستوى الإدارات التعليمية، وما يتبعها من مدارس عامة في جميع المراحل التعليمية.

حيث يساهم المجتمع المحلي في تحقيق جودة التعليم من خلال أفراده ومؤسساته وإداراته المتعددة. وأفراد المجتمع تشمل كل من: الأسر التي تقيم في منطقة المجتمع المحلي، والشخصيات البارزة والأفراد الفاعلين في المجتمع المحلي مثل: نواب مجلس النواب، وأعضاء مجلس الشيوخ، وأعضاء الأحزاب، والفنانين، والصحفيين، والإعلاميين، ورجال الأعمال. والمؤسسات تشمل كل من: شركات القطاع الخاص، والمؤسسات الإعلامية من الصحف والمجلات، والمؤسسات الرياضية من الأندية والمراكز الرياضية، والمؤسسات الصحية من المستشفيات والمراكز الطبية، والمؤسسات الثقافية من: المسارح، والسينما، والمكتبات، والمتاحف، والمعارض الفنية، وقصور الثقافة، والمؤسسات الاجتماعية من الجمعيات الأهلية، والمؤسسات التجارية والصناعية، والمؤسسات الأمنية، ومؤسسات التعليم العالي من: الجامعات والمعاهد، والإدارات تشمل كل من: الإدارات المحلية، والمديريات العامة للوزارات المختلفة، وإدارات الخدمات العامة (البريد، والمطافئ، والاسعاف، والدفاع المدني، والطوارئ، والأعطال، والشكاوى).

تعتمد العمليات الأساسية للشراكة المجتمعية بين المدرسة والأسرة والمجتمع على ما يلي: فيما توفره المدرسة من مناخ مدرسي وبيئة تعليمية، وفيما تقدمه الأسرة من دعم ومساعدات، وفيما يقدمه المعلم القدوة المتمكن من أدوات التعليم الجيد، والمعلم القادر على التواصل بالمجتمع لتحقيق أهداف التعليم العليا، وفيما يقدمه المشرفين والأخصائيين من علاج للمشكلات الاجتماعية والنفسية لدى الطلاب، وتقديم الرعاية المتكاملة لطلاب الدمج التعليمي، وفيما يتم تقديمه من مناهج دراسية تتماشى مع متطلبات القرن الحادي والعشرين ذات جودة تناسب عصر المعرفة وريادة الأعمال، والمناهج القائمة على التربية العلمية والتكنولوجية والبيئية والمواطنة والمدنية، وفيما يتم تقديمه من طرق التعلم المتمحور حول الطالب واحتياجاته المعرفية والمهارية والوجدانية، وفيما يتم تحقيقه من استخدام لموارد البيئة المحلية، وللمصادر الالكترونية المتاحة لتقديم الأنشطة التعليمية المتنوعة للطلاب من أنشطة علمية ورياضية وثقافية وفنية واجتماعية وترفيهية، وفيما يتم تحقيقه للطلاب من التربية الشاملة: الأخلاقية والعلمية والمهنية والبيئية والمدنية، والتي تراعى حاجات المتعلم الصحية والرياضية والنفسية والاجتماعية. والتي يتوقع أن تساعد في إزكاء الانتماء والولاء والمواطنة، وتعزيز الأخلاق والقيم، واكتساب المعارف والمهارات والاتجاهات في القرن الحادي والعشرين، وثقل قدرات الابتكار وريادة الأعمال في عصر المعرفة، وحماية البيئة وصيانة الموارد، ومواجهة تغير المناخ، وتحقيق التنمية البشرية المستدامة، والمشاركة في تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة.

خامسًا: أسس تحقيق جودة النظام التعليمي الجديد (٢.٠) في ضوء دمج الشراكة المجتمعية في التعليم في مدارس الجمهورية الجديدة:

تقترح الباحثة أسس تحقيق جودة النظام التعليمي الجديد (٢.٠) في ضوء دمج الشراكة المجتمعية في التعليم في مدارس الجمهورية الجديدة كما يلي:

١. تبنى المدرسة الاتجاه نحو اللامركزية في إدارة العملية التعليمية.

٢. تعمل المدرسة في إطار معايير الجودة القومية.
٣. تحقق المدرسة التحول الرقمي في التعليم على المستوى الإداري والفني والتنفيذي.
٤. تسمح المدرسة بمشاركة متطوعين من المجتمع المحلي للعمل في النواحي التدريسية والإشرافية في المدرسة.
٥. تشارك المدرسة في تطوير المناهج الملائمة لمتطلبات القرن الحادي والعشرين.
٦. توفر المدرسة بيئة تعليمية ممتعة وجذابة للطلاب داخل المدرسة.
٧. تتبنى المدرسة التقويم الشامل الواقعي لأداء الطلاب.
٨. ترعى المدرسة الطلاب من الناحية الصحية والنفسية والاجتماعية.
٩. تهتم المدرسة بتقديم المواد والبرامج الدينية التي تحث على الأخلاق.
١٠. تعمل المدرسة على اكتشاف المواهب الفنية والرياضية بين الطلاب.
١١. تدعم المدرسة مشاركة العلماء والشخصيات العامة وقيادات المجتمع المحلي في لجان تطوير التعليم.
١٢. تعمل المدرسة على نشر الثقافة بفروعها المتعددة لدى الطلاب.
١٣. تركز المدرسة على تنمية الولاء والانتماء والمواطنة لدى الطلاب.
١٤. تشارك المدرسة في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع المحلي.
١٥. تتواصل المدرسة باستمرار مع الإعلام لتقديم صورة محفزة عن المدارس المصرية، ولنشر ثقافة المشاركة المجتمعية، وثقافة النظام التعليمي الجديد (٢.٠).

سادسًا: الآليات المقترحة لدمج الشراكة المجتمعية في التعليم لتحقيق جودة النظام التعليمي الجديد (٢.٠) في مدارس الجمهورية الجديدة:

تقترح الباحثة مجموعة من الآليات لتحقيق جودة النظام التعليمي الجديد (٢.٠) في مدارس الجمهورية الجديدة في ضوء دمج الشراكة المجتمعية في التعليم؛ وتتضمن كل من: الأهداف طويلة الأجل، والأهداف العامة، والجهات المنوطة بتنفيذ الآليات المقترحة، والمجالات

الرئيسة لتحقيق جودة النظام التعليمي الجديد (٢.٠)، والآليات المرتبطة بكل مجال من المجالات الرئيسة كما يلى:

الأهداف طويلة الأجل:

١. بناء الإنسان المصري في الجمهورية الجديدة.
٢. الحفاظ على كيان الأسرة المصرية المستقرة والمجتمع المصري الصلب المتماسك.
٣. تعزيز قيم الولاء والانتماء للوطن، والحفاظ على الدولة القوية.
٤. نشر ثقافة جودة التعليم في المجتمع المصري.
٥. تحقيق جودة التعليم المصري في ضوء متطلبات القرن الحادي والعشرين.
٦. علاج المشكلات المجتمعية المعاصرة.
٧. تحقيق التنمية البشرية المستدامة في عصر المعرفة.
٨. تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة.
٩. تحقيق التنمية البيئية المستدامة، والحفاظ على موارد البيئة وتنميتها.
١٠. تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة المرتبطة بأبعاد اقتصاد المعرفة.

الأهداف العامة المنشودة:

١. القضاء على الأمية الهجائية والرقمية على مستوى الجمهورية.
٢. إقبال الطلاب على المدرسة، وارتفاع نسب الحضور اليومي.
٣. عودة المدرسة المصرية لدورها الريادي في التربية والتعليم.
٤. تدعيم علاقة المعلم بالطالب.
٥. عودة هيبة واحترام المعلم.
٦. سد العجز في أعداد المعلمين.
٧. تحسين مستوى جودة التعليم.
٨. تحسين الخدمات التعليمية.

٩. توفير المواد والأجهزة التعليمية.
١٠. تطوير أداءات المدرسة في ضوء معايير جودة التعليم.
١١. تحقيق نواتج تعليمية فعالة تلائم متطلبات القرن الحادي والعشرين.
١٢. تطوير مصادر التعلم الالكترونية الجذابة الملائمة للتعليم الرقمي المدمج.
١٣. إنتاج مصادر التعلم المتنوعة.
١٤. تدريب المعنين من: الآباء، والمعلمين، والأخصائيين، والإداريين.
١٥. تطوير مستوى الرعاية الاجتماعية للطلاب.
١٦. تحسين الصحة النفسية للطلاب، ووضع حد لظواهر العنف والتنمر، ومواجهة الانحراف السلوكي وجرائم الطلاب داخل وخارج المدرسة.
١٧. ربط التعليم بسوق العمل.
١٨. حماية البيئة ومواجهة تغير المناخ.

الجهات المنوطة بتنفيذ الآليات المقترحة:

- **وزارة التربية والتعليم:** تقوم بتطوير المناهج، ومتابعة تنفيذ السياسات والاستراتيجيات واللوائح والقوانين في جميع القطاعات التعليمية، وتدريب الإداريين والمعلمين والأخصائيين من قبل الأكاديمية المهنية للمعلمين على برامج التنمية المهنية المستدامة؛ وتغيير دور المعلم ليعمل على مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب، واستخدام أساليب إبداعية جاذبة للتعلم، والالتزام بالأخلاق المهنية، والتنمية المهنية المستدامة؛ وتطوير دور الإخصائيين عن طريق استخدام أساليب وأدوات فعالة للكشف عن المشكلات الاجتماعية والنفسية للطلاب، ووضع آليات إجرائية لعلاج المشكلات والمتابعة المستمرة لسلوك الطلاب؛

وتتأثر هذه الجهة بجهات أخرى كالتالي:

- **مجلس الوزراء:** يقوم بتنسيق جهود الوزارات المعنية، ومتابعة تنفيذ الخطط والبرامج المرتبطة.
- **مجلس النواب:** يقوم بتحديد أولوية إصدار تعديلات التشريعات والقوانين المرتبطة بجودة التعليم، ورفع ميزانية التعليم لتحسين موارد المدارس وأجور الإداريين والمعلمين والإخصائيين، ورعاية الأطفال والطلاب على جميع المستويات.
- **الوزارات المعنية:** تقوم جميع الوزارات بدعم المدرسة بالمواد والأنشطة والخبراء مثل وزارة: الشباب والرياضة، والبيئة، والثقافة، والأوقاف، والإعلام، والتعليم العالي والبحث العلمي.
- **الأحزاب السياسية:** تقوم جميع الأحزاب بالمساهمة في نشر الوعي السياسي في المجتمع المصري.
- **المجتمع المحلي:** يقوم بتفعيل أنشطة المشاركة المجتمعية مع المدرسة، وتقديم الدعم المادي والعيني من كافة المؤسسات الخاصة والتجارية والمهنية والتكنولوجية والشركات.
- **الأسرة:** تقوم الأسرة بأدوار الرعاية، والحماية، والقيم، والقدوة، والأخلاق، والتوعية، والتثقيف، والتوجيه، والإثابة.
- **مراكز المجتمع التنموية للتعليم والتأهيل والتدريب:** مثل الجمعيات الأهلية التي تقدم برامج إرشادية وتدريبية وتثقيفية وتعليمية لمساعدة الأسر في تربية أبنائهم، والتعامل النفسي الصحي معهم، وتساعدهم في حل المشكلات الاجتماعية والنفسية التي تواجههم.
- **الإعلام:** إبراز النماذج والجوانب التربوية الإيجابية في المدرسة والنظام التعليمي الجديد (٢.٠)، وتقديم برامج توعوية وتثقيفية للطلاب وأسرهم.

المجالات الرئيسة لتحقيق جودة النظام التعليمي الجديد (٢.٠):

حددت الباحثة المجالات الرئيسة لتحقيق جودة النظام التعليمي الجديد (٢.٠) فيما يلي:

١. زيادة الموارد المادية للمدرسة.
٢. ترشيد نفقات التعليم للأسرة المصرية.
٣. النظام التعليمي والسنة الدراسية.
٤. التدريب والتنمية المهنية للمعلم.
٥. تنفيذ المناهج الدراسية للقرن الحادي والعشرين.
٦. التواصل الإلكتروني في ضوء التحول الرقمي.
٧. تشجيع القراءة والقرائية لدى الطلاب.
٨. زيادة الأنشطة اللاصفية للطلاب.
٩. رعاية الطلاب.
١٠. التنمية المستدامة.
١١. الاتصال والإعلام.
١٢. تعزيز القيم الأخلاقية والدينية.
١٣. إزكاء الولاء والانتماء لدى الطلاب.
١٤. نشر الوعي بالأمن القومي المصري بين أفراد المجتمع.

يتطلب لتحقيق جودة النظام التعليمي الجديد (٢.٠) في ضوء دمج الشراكة المجتمعية في التعليم في مدارس الجمهورية الجديدة اتخاذ الآليات التالية:

١) زيادة الموارد المادية للمدرسة في ضوء اللامركزية:

- منح الصلاحيات للإدارات التعليمية لحصر الموارد والإمكانات المادية والبشرية المتوفرة في المجتمع المحلي للإدارة التعليمية.

- إعداد الإدارات التعليمية خطة استراتيجية للشراكة مع المجتمع المحلي للاستفادة من الموارد والإمكانات المجتمعية، وتنفيذها بعدالة على مستوى جميع مدارس الإدارة التعليمية.
- إشراف الإدارات التعليمية على خطة المشاركة بين المدرسة والمجتمع المحلي.
- منح الصلاحيات لمديري المدارس في تنفيذ خطة الشراكة مع المجتمع المحلي.
- منح المعلم الصلاحيات في التواصل مع أفراد الأسرة ومع الزملاء في التخصصات الأخرى لتنفيذ أنشطة التعليم والمتابعة والتقويم في الفصول الدراسية.
- مشاركة المجتمع المحلي في اتخاذ القرار التعليمي عن طريق جلسات النقاش والحوار بين صانعي السياسات وواضعي الخطط التعليمية، ومسئولي المناهج والتعليم للوصول إلى اتفاق حول النظام التعليمي، وطرق تحقيق الجودة في التعليم.
- مشاركة خبراء وأفراد المجتمعات المحلية والبيئات المتنوعة مع الإدارات التعليمية بمرونة وفعالية في تحقيق جودة النظام التعليمي والمناهج الدراسية على أرض الواقع، وبما يتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية المحلية.
- استخدام موارد البيئة المتاحة لدعم التعليم والأنشطة التعليمية المتنوعة.
- مساهمة شركات المقاولات والعقارات في بناء فصول جديدة في المساحات المتاحة في المدارس.
- مساهمة الشركات المتخصصة في المواد والأدوات والأجهزة المعملية بتجهيز المعامل وإمدادها بالمواد اللازمة للتجارب العلمية.
- مساهمة شركات التكنولوجيا في مد الشبكات الرقمية للمدارس، وتوفير الأجهزة لمعامل الحاسوب والشاشات الذكية في الفصول الدراسية.
- مساهمة المدارس الخاصة والدولية مع المدارس العامة في تبادل الخبرات التربوية بين المعلمين، والخبرات الإدارية بين الإداريين.

- استعارة المواد والأدوات والأجهزة بين المدارس في نفس الإدارة التعليمية، وإقامة الأنشطة المشتركة بين طلاب المدارس المختلفة.

٢) ترشيد نفقات التعليم للأسرة المصرية:

- الالتزام بمجانية التعليم.
- خفض عدد صفحات الكتب الدراسية لجميع المراحل التعليمية.
- جمع الكتب الدراسية في نهاية العام الدراسي من التلاميذ والطلاب، وتسليمها للطلاب الجدد في العام الدراسي التالي.
- توحيد الزي المدرسي بين طلاب المدارس العامة لكل مرحلة تعليمية.
- رفض الأسرة الدروس الخصوصية والتمسك بالتعليم المدرسي.
- مساهمة وزارة التموين، وشركات الأنسجة والملابس الجاهزة في توفير الزي المدرسي الموحد في جميع المحافظات لتوفير ما يلزم الطلاب بأسعار مناسبة.
- مساهمة المكتبات الكبرى في إقامة معارض الأدوات المدرسية مخفضة الأسعار في المدارس.
- مساهمة شركات التكنولوجيا والاتصالات في توفير أجهزة الكترونية وخطوط رقمية واشتراكات الانترنت للطلاب بالتقسيط وبأسعار مناسبة.
- توفير نفقات التعليم المدرسي للأسر المحتاجة والفقيرة من تبرعات المجتمع.

٣) النظام التعليمي والسنة الدراسية:

- زيادة زمن التعلم في الخطة الزمنية للسنة الدراسية عن طريق زيادة عدد شهور السنة الدراسية لجميع المراحل الدراسية.
- توزيع الفترات الدراسية على ثلاثة فترات تتخللها إجازات.
- زيادة ساعات الدراسة والنشاط في المدرسة لجميع المناهج الدراسية أسبوعيًا.

- تضمن اليوم الدراسي في مرحلة التعليم الأساسي فترات تعليمية يومية لتعليم اللغة العربية، والعلوم والرياضيات، وفترات أسبوعية لتعليم الدراسات الاجتماعية، والتربية البيئية، والتربية الدينية والأخلاقية، والتربية المهنية، والتربية المدنية.
- تدريس العلوم منذ الصف الأول الابتدائي.
- تحسين تدريس العلوم والرياضيات لجميع المراحل التعليمية.
- تدريس العلوم والرياضيات باللغة العربية في جميع المراحل الدراسية.
- تضمين تدريس مهارات وعمليات الرياضيات في جميع المراحل الدراسية، وزيادة أنشطة التمكن من عمليات جدول الضرب حتى (٢٠×٢٠) لجميع الطلاب.
- الاهتمام بتدريس مهارات اللغة العربية واللغة الإنجليزية على حد سواء في جميع المراحل الدراسية.
- تحسين تدريس اللغة العربية في جميع المراحل الدراسية، والاهتمام بالقراءة مع إضافة فرع القرائية في جميع المواد الدراسية الأخرى.
- تحسين تدريس اللغة الإنجليزية في جميع المراحل الدراسية، والاهتمام بتعليم اللغة وفنونها مع إضافة فرع تدريس المصطلحات العلمية والرياضية تدريجيًا بتدرج المراحل التعليمية.
- تعميم اتجاه تعليم (STEM Education) في جميع المراحل التعليمية في المدارس العامة والمهنية الفنية للطلاب العاديين والمتفوقين على حد سواء.
- تضمين الممارسات العلمية والهندسية في تعليم العلوم والرياضيات لجميع المراحل الدراسية.
- تعميم اتجاه التربية البيئية، والتعليم من أجل تغير المناخ والتنمية المستدامة، وتضمينها في مناهج جميع المراحل التعليمية.

- تضمين مفاهيم وموضوعات التربية الصحية والصحة الجنسية والإنجابية للتلاميذ والطلاب في المراحل التعليمية المختلفة.
- تبنى تدريس المواد الدراسية الحديثة الملائمة لمتطلبات عصر المعرفة.
- العمل على ربط مخرجات التعليم بمتطلبات الإنتاج وسوق العمل، ومتطلبات الاقتصاد المعاصر.
- توجيه التعليم لتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة، والتنمية البيئية المستدامة، ومواجهة تغير المناخ والتكيف معه.
- التمحور حول تنمية الشخصية والمهارات لدى التلاميذ والطلاب في جميع المراحل التعليمية.
- جعل الطالب هو محور الاهتمام، والتمركز حول متطلباته واحتياجاته وطموحاته على جميع المستويات.
- ربط المناهج بحياة المتعلمين ومشكلاته اليومية والمجتمع والقضايا المحلية والعالمية.
- تشجيع الابتكار وريادة الأعمال، وتنمية الاتجاهات المهنية لدى الطلاب.
- تضمين القيم الأخلاقية في جميع المناهج الدراسية بالحلقة الابتدائية.
- تحقيق تكامل التربية من أجل حقوق الإنسان مع التربية من أجل المواطنة، والتربية المدنية، والتربية الأخلاقية في المرحلة الإعدادية والثانوية.
- معالجة المناهج للقضايا التي يواجهها المجتمع مثل قضايا البيئة وتغير المناخ، والصحة والسكان، والتنمية المستدامة، والنظام العالمي، والمواطنة.
- في مرحلة الثانوية العامة يكون التخصيص علميًا وأدبيًا فقط في المرحلة الثانوية بدون التشعيب لعلمي علوم وعلمي رياضة لأهمية تدريس الرياضيات لكل الطلاب.

- تمكين الطالب في المرحلة الثانوية من حرية اختيار المواد الدراسية الاختيارية التي تنمى لديه الميول المهنية.
- تضمين مواد دراسية اختيارية لطلاب المرحلة الثانوية في العديد من المجالات العلمية والأدبية والفنية المتنوعة مثل: الاقتصاد، والقانون، والإحصاء، وإدارة الأعمال، والتسويق، والسياسة الدولية، والآداب، والفنون المسرحية، والعلوم البيولوجية المتقدمة، وتكنولوجيا النانو المتقدمة، والعلوم الطبية الأساسية، والبرمجة، والمعلوماتية، والذكاء الاصطناعي، وعلوم الأرض والفضاء، والهندسة البيئية، والهندسة الإنشائية.

٤) التدريب والتنمية المهنية للمعلم:

- تطبق وزارة التربية والتعليم نظام رخصة المعلم على جميع معلمي المراحل الدراسية.
- يقتصر تدريس المواد الدراسية المختلفة في المدارس على المعلمين خريجي كليات التربية، وخريجي الدراسات العليا بكليات التربية.
- حفز المعلمين على التحول إلى نموذج المعلم الباحث القائد ليتحول من ناقل للمعرفة إلى مصدر رئيس للمعرفة.
- توجيه المعلمين الحاصلين على الشهادات الدراسية العليا للتدريس في المراحل الأولى من التعليم الأساسي.
- توفير بيئة عمل إبداعية للمعلمين من حيث توفر الأدلة والمصادر، والإمكانات التعليمية التكنولوجية.
- توفير الإمكانات الإلكترونية والتكنولوجية للمعلم داخل المدرسة لمتابعة أداء الطلاب.
- إعداد وزارة التربية والتعليم برامج التعليم والتدريب والتأهيل اللازمة لتدريب المعلمين والإخصائيين بالتعاون مع كليات التربية، ومراكز التدريب المتخصصة.
- مشاركة خبراء التكنولوجيا والمعلومات في تدريب المعلمين على إنتاج الموارد التعليمية الرقمية.

- تقدم وزارة التربية والتعليم برامج تدريب المعلم بالتعاون مع المراكز والجمعيات الأهلية لتدريب المعلم على إنتاج مصادر التعلم الورقية والإلكترونية، ونشرها على الانترنت ومشاركتها مع الطلاب.
- تدريب المعلمين من خلال برامج تدريبية تنظمها الجامعات والمعاهد المصرية.
- إجراء وزارة التربية والتعليم البحوث الخاصة بالتنمية المهنية.

٥) تنفيذ المناهج الدراسية للقرن الحادي والعشرين:

- يقوم المعلم بإعداد المواد التعليمية بنفسه لكل درس من دروس الخطة التعليمية وفق خريطة المنهج التي يصممها لكل صف دراسي، لتوجيه الطلاب إلى الطرق والأساليب التي تيسر لهم اكتساب المعرفة من مصادر متنوعة، وإجراء الأنشطة التي تنمى قدراتهم ومهاراتهم.
- يدرس المعلم في ضوء خريطة المدى والتتابع التي تحقق متطلبات التعليم في القرن الحادي والعشرين.
- تهتم المعلمات بتنوع الأنشطة التعليمية لمرحلة رياض الأطفال.
- يوزع المعلم الطلاب في مجموعات عمل وفرق نشاط لتتعاون فيما بينها في الأنشطة التعليمية المتنوعة في المدرسة.
- ينفذ المعلم أنشطة تعليمية جماعية تعاونية تجمع الطلاب المتفوقين مع العاديين في مشروع واحد يتشاركوا فيه المهام والأدوار.
- يصمم المعلم أنشطة تعليمية تدمج الطلاب ذوي الإعاقات مع الطلاب العاديين في فرق عمل تعاونية.
- يشارك الطالب المسئولية داخل الفصل والمدرسة من خلال أدوار القيادة اليومية للفصل.

- يشارك الطلاب العاديين مع الطلاب ذوي الإعاقات في أنشطة تعليمية تعاونية.
- تشارك الأسرة في حضور الحصص التعليمية في المراحل الابتدائية والإعدادية لاكتشاف قدرات أبنائهم، وتقويم تدريس المعلمين.
- تشارك سيدات المجتمع المحلي في الأنشطة التعليمية لمرحلة رياض الأطفال.
- يركز المعلم على تنمية مهارات التفكير المتنوعة واتخاذ القرار لدى الطلاب من خلال الموضوعات الموجهة بالأنشطة، والتمركز حول الأنشطة، والتدريب على عمليات العلم، والطريقة العلمية.
- يقدم المعلم العديد من الأنشطة التعليمية الصفية واللاصفية التي تناسب ميول الطلاب وقدراتهم في مرحلة التعليم الأساسي.
- يطبق المعلم أدوات وطرق التقويم الشاملة لأداء الطلاب مثل: ملف الإنجاز، والمقابلة الشخصية، وبطاقات الملاحظة، ومقاييس الاتجاه.
- يدمج المعلم تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتوظيفها في جميع عناصر المناهج الدراسية.
- يربط المعلم موارد بنك المعرفة بالمناهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية.
- يدمج المعلم المواد التعليمية الجذابة الممتعة للطلاب من: قصص، وفيديو، وجرافيك، والعاب، ورسوم بطريقة الكترونية أو غير الكترونية في المنهج.
- توفر وزارة التربية والتعليم مصادر التعلم الورقية والإلكترونية لجميع المراحل التعليمية في جميع المواد الدراسية.
- يقدم المعلم بعض المواد التعليمية الإلكترونية البسيطة في معامل الحاسوب لتلاميذ المرحلة الابتدائية.

- توفر وزارة التربية والتعليم المعامل الذكية المتنقلة للواقع الافتراضي والمعزز بالتعاون مع وزارة المعلومات والاتصالات، وتنقلها وفق خطة تعدها الإدارات التعليمية بين المدارس.
- تدمج وزارة التربية والتعليم التعلم الرقمي مع التعلم التقليدي في إطار آليات واستراتيجيات التعلم المدمج في مرحلة التعليم الإعدادي والثانوي بالاعتماد على الانترنت وتطبيقات الجوال.

٦) التواصل الإلكتروني في ضوء التحول الرقمي:

- إنشاء شبكة اتصال الكترونية داخلية خاصة في كل مدرسة بين إدارة المدرسة والمعلمين والأخصائيين لمتابعة العملية التعليمية.
- إنشاء شبكة اتصال الكترونية داخلية خاصة في كل مدرسة بين الطلاب ومعلميهم ومشرفيهم لمتابعة أدائهم الدراسي، ومساعدتهم في التوصل لمصادر المعرفة الجذابة والمتنوعة، وحل مشكلاتهم بصورة دورية.
- استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لإنشاء صفحات التواصل بين الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور وجميع أفراد المجتمع المحلي.
- استخدام المنصات التعليمية لتعزيز التعليم المدمج في المرحلة الإعدادية والثانوية.

٧) تشجيع القراءة والقرائية لدى الطلاب:

- تخصيص وقت أسبوعي للطلاب في الجدول المدرسي للمكتبة لقراءة الكتب وكتابة تقارير عنها.
- عقد مسابقات ثقافية بين الطلاب حول فهم محتوى الكتب وتحليلها ونقدها.

- مشاركة العلماء ودور النشر في ترجمة الكتب الأجنبية إلى عربية في جميع التخصصات العلمية والأدبية التي تفيد كمصادر لإثراء المناهج الدراسية لكل من التعليم العام والفني.
- مساهمة دور النشر والطباعة في المجتمع المحلي في إمداد مكتبات المدارس بالكتب والمجلات والمراجع والقواميس في كافة المجالات.
- التعاون مع المكتبات القومية والعامة في تحديد مصادر المعرفة المتوفرة باللغة العربية في كافة مجالات الدراسة.
- التعاون بين المدارس، ولجنة التعليم، والهيئة العامة لدار الكتب، والوثائق القومية، والهيئة المصرية العامة للكتاب؛ لتشجيع القراءة بين الطلاب ونشر الثقافة والتعليم المستدام.
- إقامة معارض الكتاب في المدارس بالمشاركة مع دور النشر المصرية والعربية والأجنبية.

٨) زيادة الأنشطة اللاصفية للطلاب:

- ممارسة الأنشطة الرياضية، والفنية، والثقافية، والاجتماعية، والترفيهية في المدرسة.
- دعوة أولياء أمور الطلاب للمشاركة في أنشطة المدرسة.
- توفير الوقت في الجدول اليومي والإمكانات لممارسة الأنشطة الرياضية، والفنية، والثقافية، والاجتماعية، والترفيهية في المدرسة.
- عودة الأنشطة الاجتماعية التي تسمح للطلاب بزيارة مؤسسات المجتمع المحلي التي ترعى المكفوفين والصم والبكم والأيتام، لمشاركة الطلاب في تقديم الخدمات لهذه الفئات.
- دعوة رجال الحماية المدنية لعقد تدريبات للطلاب على مكافحة الحرائق والتعامل مع الزلازل وخطة الإخلاء.
- قيام المدارس بالرحلات بصفة دورية للمعالم الأثرية والثقافية والدينية.

- عقد المعسكرات الصيفية باشتراك جميع المدارس في كل إدارة تعليمية.
- إعداد برامج تدريب مهني بالتعاون مع الورش والمصانع في المجتمع المحلي لتدريب الطلاب على المهارات الحرفية المهنية الصناعية.
- عودة حصص التربية الفنية والتربية الموسيقية لجمع المراحل الدراسية بالتعاون مع كلية الفنون الجميلة وكلية التربية النوعية.
- تكوين فريق موسيقى من طلاب المدرسة يتولى تقديم الموسيقى الخاصة بالحفلات والاحتفالات في المدرسة.
- عقد المسابقات الثقافية والفنية بين الطلاب بالتعاون مع وزارة الثقافة.
- مشاركة الطلاب في المسابقات والمعارض المحلية والإقليمية لعرض بحوثهم ومشاريعهم وابتكاراتهم.
- قيام التلاميذ تحت إشراف المدرسة بزيارات ميدانية للورش والمصانع ومراكز الخدمات التجارية في المجتمع المحلي.
- قيام التلاميذ تحت إشراف المدرسة بزيارات للمتاحف القومية، وكتابة تقارير عن الزيارة.
- تنظيم حضور الطلاب الحفلات الفنية، والعروض المسرحية بالتعاون مع وزارة الثقافة.
- تنظيم عروض مسرح الأطفال ومسرح العرائس بالتعاون مع وزارة الثقافة والبيت الفني للمسرح لتقديم مسرحيات تعليمية للطلاب ترتبط بموضوعات المنهج المدرسي.
- استضافة فنانين الدراما والإخراج والكتاب للإشراف على مسرحيات يقدمها الطلاب في الحفلات المدرسية.
- إقامة معارض العلوم في المدرسة لعرض مشروعات وابتكارات الطلاب في مختلف العلوم.
- رعاية المبتكرين ومساعدتهم في تسجيل براءة اختراعاتهم بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمي.

- إقامة الدوريات الرياضية بين المدارس في مختلف الألعاب الرياضية بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة.
- التعاون مع كليات التربية الرياضية لتدريب الطلاب رياضيًا في الأيام المخصصة للنشاط الرياضي في المدارس.
- عودة اليوم الرياضي في المدرسة، وإقامة المسابقات الرياضية بين المدارس.
- استضافة اللاعبين والمدربين في جميع اللعبات الرياضية للمشاركة مع الطلاب في اليوم الرياضي في المدرسة.
- مشاركة النوادي الرياضية في دعم المدارس بالمعدات والأدوات والملابس الرياضية.

٩) رعاية الطلاب:

- تخصيص مشرفين للصحة والنظافة الشخصية تفحص الطلاب يوميًا في المدرسة؛ لتوجيه الطلاب للاهتمام بنظافة البدن والملابس والشعر والأظافر، كما يمكن أن تكشف عن الأعراض المرضية أو الإصابات التي يلزم معها عزل الطلاب المصابين عن الأصحاء في مواسم انتشار الأوبئة.
- إنشاء وحدات صحية داخل المدرسة بالتعاون مع وزارة الصحة لتقديم العلاج، والإرشاد الصحي والوقائي.
- تجهيز قوافل طبية بالتعاون مع وزارة الصحة تزور المدارس بالتناوب لعلاج الطلاب وتقديم التطعيمات والخدمات الطبية والوقائية الدورية.
- تخصيص وقت لتجمع الطلاب سويًا على وجبة غذاء صحية يوميًا في المدرسة.
- تعاون الطلاب في النظافة العامة داخل وحول المدرسة؛ لاكتساب عادات الصحة والنظافة والحفاظ على البيئة من التلوث.
- تقديم ندوات توعية صحية ووقائية للطلاب في المدرسة بالتعاون مع وزارة الصحة.
- مساهمة المحلات التجارية في دعم الوجبة الغذائية للطلاب في المدارس.

- مساهمة المخابز في تقديم الخبز الطازج المدعم بالفيتامينات والألياف للطلاب في المدارس.
- إشراف سيدات المجتمع على إعداد الوجبات الغذائية لأطفال المدارس يوميًا.
- توفير الإمكانات للمشرفين والأخصائيين من تنفيذ برامج العلاج السلوكية، ومتابعة الطلاب نفسيًا واجتماعيًا.
- اهتمام المدرسة ببرامج التوعية والتثقيف للأسر لمساعدة أبنائهم في تخطى المشكلات النفسية والاجتماعية.
- مساهمة أطباء العلاج النفسي، والمتخصصين في العلاج السلوكي في تقديم المشورة والتوجيه للأخصائيين في المدارس لطرق العلاج النفسي والسلوكي للطلاب، وتقديم ندوات توعية نفسية وسلوكية في المدرسة للطلاب.
- المشاركة مع أولياء الأمور بطريقة تعاونية في برامج توجيه ورعاية الطلاب.
- دمج الطلاب ذوي الإعاقات مع الطلاب العاديين في الفصول الدراسية.

١٠) التنمية المستدامة:

- المشاركة في محو الأمية الهجائية والرقمية في المجتمع المحيط بالمدرسة.
- المشاركة في نشر الوعي البيئي في المجتمع المحيط بالمدرسة.
- المشاركة في أنشطة الإعلام البيئي في المجتمع المحيط بالمدرسة.
- المساهمة في ترشيد الطاقة في المدرسة والمنزل.
- التعاون مع المجتمع المحلي لإزالة النفايات والمخلفات وإعادة تدويرها.
- تكوين جماعات التربية البيئية، وممارسة الأنشطة داخل وخارج المدرسة.
- مكافحة إلقاء الطعام الفائض والعمل على الاستفادة من الطعام كاملاً.

- المشاركة في مشروعات المدارس الخضراء بالتعاون مع وزارة البيئة في المجتمع المحلي.
- تبنى المبادرات البيئية في المجتمع المحلي لزيادة التشجير والزراعة في المنازل.
- المشاركة في المشروعات البيئية التي تهدف لمواجهة تغير المناخ.

١١) الاتصال والإعلام:

- التعاون مع وزارة الإعلام لإنتاج وتقديم برامج القنوات التعليمية التليفزيونية بالتعاون مع معلمي المدارس في جميع التخصصات.
- تخصيص لجنة للإعلام والاتصال تقوم بالتواصل مع جهات الإعلام المختلفة بالتعاون مع وزارة الإعلام، لنشر أخبار المدرسة، وإبراز أنشطتها المتنوعة ومساهمة المجتمع بها، وإبراز الجوانب الإيجابية للمشاركة المجتمعية، ونشر ثقافة نظام التعليم الجديد في المجتمع.
- عقد مؤتمر سنوي لطلاب المدارس يقدم به الطلاب إبداعاتهم وإنتاجاتهم من بحوث علمية واجتماعية وبيئية ونتائج مشروعات.
- عقد مؤتمر سنوي لمعلمي الإدارات التعليمية يقدم به المعلمون إبداعاتهم وأفكارهم في تطوير العملية التعليمية وتحقيق الجودة في المدرسة المصرية.
- عقد مسابقة سنوية في كل إدارة مدرسية لاختيار أفضل مدرسة وإدارة مدرسية، وتكريم الإداريين والمعلمين بالمدرسة الفائزة بالمسابقة.
- تكريم الإدارات التعليمية للمتميزين من هيئات وأفراد المجتمع المشاركين والداعمين للمدارس.

١٢) تعزيز القيم الأخلاقية والدينية:

- تدريس القيم الأخلاقية مرتبطة بالقيم الدينية في مراحل التعليم المختلفة بالتعاون مع وزارة الأوقاف وقطاع المعاهد والكليات الأزهرية.

- دعوة الأئمة والدعاة لألقاء دروس التوعية الدينية، وعقد الندوات الدينية في المدرسة التي تحث الطلاب على الأخلاق وتوعيهم بالشريعة وأحكامها.
- تخصيص وقت أسبوعي للطلاب في الجدول المدرسي لحفظ القرآن وتعلم أحكام تجويده بالتعاون مع المعاهد والكليات الأزهرية المتخصصة في علوم القرآن.
- عقد الندوات والمحاضرات بالتعاون مع جمعيات العمل الأهلي لتوعية وتثقيف الأسر، ومساعدة أبنائهم في تخطى المشكلات النفسية والاجتماعية من خلال محاضرات التربية الأسرية، والتنمية البشرية، وتطوير الذات.
- مشاركة الأسرة في تعلم الأطفال في المنزل، وفي التطوع في المدرسة لتعليم الأطفال في مراحل رياض الأطفال، ومشاركة الأسرة لأنشطة المدرسة الثقافية والرياضية لاكتشاف الموهبة لدى أولادهم، وفي التواصل المستمر مع المدرسة لتلبية احتياجات المدرسة التعليمية، والمساهمة في اتخاذ القرار في المدرسة، وتقديم الموارد المالية التي تساهم في دعم العملية التعليمية في الإدارات التعليمية.

١٣) إزكاء الولاء والانتماء لدى الطلاب:

- عودة الاحتفال ببدء العام الدراسي، وحفل انتهاء العام الدراسي.
- تنظيم طابور الصباح الرياضي وتحية العلم والنشيد الوطني يوميًا في المدارس.
- عودة نشاط الإذاعة المدرسية في طابور الصباح بمشاركة الطلاب في إلقاء المادة الإذاعية.
- عودة الاحتفالات الدينية والوطنية في المدرسة.
- عودة الاحتفال بعيد الطفولة وعيد الأسرة والأم في المدرسة.
- تبنى الطلاب الشعارات التي تعبر عن أهداف وطموح مجموعات العمل التي ينتموا إليها لتشجيع روح الانتماء للفريق.

- تبنى المدرسة للشعارات العامة التي تحث الطلاب على العمل والنجاح والسلوك القويم.
- إقامة حفل تكريم للطلاب المتميزين في جميع المجالات العلمية، والاجتماعية، والثقافية والرياضية.
- التعاون مع المطابع في طباعة شهادات نجاح سنوية وشهادات التخرج في نهاية كل مرحلة دراسية لجميع الطلاب.
- عقد جلسة تصوير جماعية للفصول الدراسية ليحصل كل طالب على صورة تذكارية مع زملائه والمعلمين ومسئولي إدارة الصف في كل صف دراسي.

١٤) نشر الوعي بالأمن القومي المصري بين أفراد المجتمع:

- دعوة أعضاء الأحزاب السياسية لعقد ندوات في المدارس الثانوية تهدف لنشر الوعي السياسي بين الطلاب.
- دعوة رجال الشرطة لعقد محاضرات للطلاب في المدرسة لتوعيتهم بالقانون وحقوقهم المدنية والمخالفات المرورية.
- دعوة خبراء الأمن القومي والعسكري لإلقاء المحاضرات في المدرسة، وعقد الندوات في المدرسة التي تحث الطلاب على الولاء والانتماء للوطن، والتعرف على تاريخ نضال بلاده بالتعاون مع وزارة الدفاع، ومواجهة التطرف والإرهاب والحفاظ على كيان الدولة المصرية.
- تضمين ثقافة ومبادئ وسلوكيات التربية السياسية، والتربية القانونية، والتربية من أجل حقوق الإنسان في الأنشطة التربوية الصفية واللاصفية لمدارس التعليم قبل الجامعي بالتعاون مع الخبراء في القانون.

خاتمة:

إن النتائج المتوقعة من دمج الشراكة المجتمعية في التعليم بتضافر الجهود التي تعمل على كافة المستويات التخطيطية والسياسية والإدارية العليا والتنفيذية، والتي تجمع جهود جميع أفراد ومؤسسات المجتمع مع المدرسة؛ يمكن أن يساهم جديًا في حل مشكلات التعليم، وتحقيق جودة النظام التعليمي الجديد (٢.٠)، وسيظهر أثره في مخرجات التعليم المصري بما سيقدمه من المتعلم الصالح لوطنه المشارك في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

لذلك توصى الباحثة جميع الجهات المنوط بها حل مشكلات التعليم المصري، بالعمل على دمج الشراكة المجتمعية في التعليم في المجالات الرئيسة المقترحة في هذه الورقة البحثية مع الاستفادة من الآليات العديدة المقترحة لتحقيق الأهداف المنشودة لتحقيق جودة النظام التعليمي الجديد (٢.٠)، ولدمج المجتمع بكافة فئاته في العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة لوطننا في الجمهورية الجديدة.

المراجع:

ابتسام ساتى إبراهيم (٢٠١٣). الشراكة المجتمعية: أبعاد وعوامل في قضايا التربية. الخرطوم: مجلة مسارات معرفية، ٢، ٦١~٦٩.

تقرير التنافسية العالمية (٢٠٢١). مؤشر مصر عام ٢٠٢١م. المنتدى الاقتصادي العالمي. تقرير ٢٠٢١/٢٠٢٠.

تقرير التنافسية العالمية، (٢٠٢٢). تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/uae-competitiveness

سمر الرحيلى، وأريج السيسى (٢٠١٩). آليات تفعيل الشراكة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة في ضوء رؤية المملكة السعودية (٢٠٣٠). مجلة العلوم النفسية والتربوية، ٥ (٣)، ٢٢١~٢٤٦.

عبير عبد المنعم فيصل (٢٠٢١). المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية. تصميم أنشطة لدعم الشراكة بين المدرسة والأسرة والمجتمع لتحقيق أهداف المناهج الجديدة (2.0) بالمرحلة الابتدائية.

فايزة أحمد الحسينى مجاهد (٢٠١٩). رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في مصر. International Journal of Research in Educational Sciences، ٢ (٤)، ١١٩~١٣٩.

ليلى القاسم، وأسماء النويصر (٢٠١٨). الشراكة المجتمعية في تمويل برامج التعليم المستمر في جامعات السعودية. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية. جامعة حائل، ٣٩، ٢٥٠~٢٦٦.

محمد السيد حسونة (٢٠٠٥). المشاركة المجتمعية وتطوير التعليم. المؤتمر العلمي السادس، القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، جزء ٢.

هالة أمين مغاورى (٢٠٢٢). تحسين نظام التعليم (٢.٠) بالمدارس المصرية على ضوء إدارة الكفاءات المحورية (دراسة تحليلية). مجلة كلية التربية جامعة عين شمس، ٤٦ (٣)، ١٥~٦٢.

هبة بنت ضحيان صالح الجهنى (٢٠١٩). آليات تطوير الشراكة المجتمعية بمدارس مدينة تبوك. مجلة كلية التربية جامعة الأزهر، يوليو (١٨٣)، الجزء الثالث، ٤٧٥ ~ ٥١٧.

هبة توفيق أبو عيادة (٢٠٢١). التخطيط الاستراتيجي لتفعيل الشراكة المجتمعية. دار الرواية العربية للنشر والتوزيع. عمان: الأردن.

المركز الوطنى للتنافسية، (٢٠٢٢). التنافسية.

#https://www.ncc.gov.sa/ar/AboutUs/Pages/Competitiveness.aspx

الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (٢٠١٤). وثيقة معايير ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم قبل الجامعي.

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى (٢٠١٥). استراتيجية التنمية المستدامة. رؤية مصر ٢٠٣٠.

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى (٢٠١٨). الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨/٢٠٢٢/٢١. استراتيجية التنمية المستدامة. رؤية مصر ٢٠٣٠.

وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤). الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠. التعليم المشروع القومي لمصر.

Klaus Schwap (2017). The Global Competitiveness Report 2016. World Economic Forum.

Klaus Schwap (2018). The Global Competitiveness Report 2017. World Economic Forum.

Klaus Schwap (2019). The Global Competitiveness Report 2018. World Economic Forum.

Klaus Schwap (2020). The Global Competitiveness Report 2019. World Economic Forum.

World Economic Forum (2022). https://www.weforum.org/.